الجهود الدولية لمجابهة التهديدات البيئية

بدأت مع مطلع السبعينيات تزايد للمشكلة البيئية و أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية لتصبح عابرة للدول، و هو ما أدى بالمجتمع الدولي الى بداية التفكير في نقاشات تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة الظاهرة

1- مؤتمر ستوكهولم 1972:

كان بمثابة الأرضية الأولى لبداية النقاشات حول موضوع البيئة ، حضرته اكثر من 115 دولة ، كان الهدف الرئيسي منه تنبيه الشعوب و الحكومات الى المخاطر البيئية ، واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة و تحسينها ، وإقامة التنمية الاقتصادية على أساس سليم ، ولأول مرة يتم اعتماد " اعلان حول البيئة الإنسانية " ، و هي اول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة

و من اهم مبادئها : 1- لكل انسان الحق في ان يعيش في بيئة سليمة

2- تحمل الدول المسؤولية الدولية بعدم الحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى

3- التعاون الدولي من اجل التوصل الى قانون دولي لحماية البيئة يكون ملزما للأطراف

و لذلك يعتبر هذا المؤتمر بمثابة المحطة التاسيسية لفكرة السياسة البيئية الدولية ، اذ كانت من نتائج المؤتمر اعتماد خطة عمل من107 اجراء على راسها انشاء برنامج للأمم المتحدة لحماية البيئة ، كما كان للدول الافارقة الدور الكبير في المفاوضات التي أدت الى انعقاد المؤتمر و تحميل الدول المتقدمة المسؤولية القانونية تجاه المشكلة البيئية ، و ان المشكلة في القارة الافريقية ليست التهديد البيئي بقدر ما تعانيه من انعدام التنمية ، وكان قلق الدول الافريقية من ان يحول مؤتمر ستوكهولم من المشكلة الرئيسة و هي البيئة الى فرصة لتحرير التجارة الدولية و رفع الحواجز الجمركية [1]

2- مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 : و عرف ايضا باسم قمة الأرض

شارك في مفاوضاته 156 دولة و العديد من المنظمات غير الحكومية ، واهم الأسباب التي أدت الى انعقاده : السعي الى حماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤى بين الشمال و الجنوب ، و بالتالي

---

[1] أبو جودة, إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ، 2008 ، ص112.

تعتبر هذه القمة نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية و الاعتبارات البيئية حيث ان أي سلوك دولاتي لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية فانه سيأتي بنتائج سلبية .

اهم النتائج التي حققها هذا المؤتمر هي :

- اعلان ريو بشان البيئة و التنمية غير الملزم قانونيا لمبادئ حماية و إدارة الغابات في العالم ، و الذي شدد على ضرورة إرساء أسس اكثر عدلا للعلاقة بين الدول الصناعية و الدول النامية فيما يتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية
- التطرق الى حماية المياه العذبة و المساحات البحرية
- ترشيد استخدام الموارد الحية
- منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة
- بداية الحديث عن الارهاصات الأولى لبروتوكول كيوتو

جدول أعمال القرن 21 : عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية ، ومحاربة الفقر و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، إضافة المعالجة الديناميكيات السكانية.[2]

3- مؤتمر جوهانزبورغ 2002

الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة الوقوف على إنجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو ، حيث ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد ، والتركيز على تقليص الفجوة بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة ، كما تم استعراض ما تم إنجازه خلال عشر سنوات ، وتحديد أولويات العمل خلال العشر سنوات القادمة ، لكن هذا المؤتمر أخفق في التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة ، بإضافة إلى تراجع تدفق الأموال من المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينات من 85,3 مليار دولار سنة 1992 إلى 35,1 مليار دولار سنة 2000 ، و شهدت

---

[2] – Daniel M. Schwartz, Tom Deligiannis, and Thomas F. Homer-Dixon. The Environment and Violent Conflict: A Response to Gleditsch's Critique and Some Suggestions for Future Research, Environmental change & Security project report, ISSUE 6, 2000, p187.

معظم البلدان النامية تراجع في المساعدات الرسمية للتنمية بنسبة لا تقل عن 25 % ، و انخفضت هذه المساعدات إلى أكثر من 50 % في سبع دول معضمها في افريقيا.[3]

5- مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009:

عرف مشاركة 110 من زعماء الدول و الحكومات وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاقية شاملة و ملزمة تحل محل برتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به سنة 2012 ، فهذا المؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديدة للبيئة من التغيرات المناخية و تخفيض انبعاث الغازات ، و تميز باعتراف البلدان المصنعة بمخاطر ما تساهم به من انبعاث غازات ضارة تدفع ضريبتها دول الجنوب الأقل تصنيعا ، و اختتمت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ بإصدار ما يسمى " باتفاقية كوبنهاغن" و هي و إن كانت غير ملزمة فإنها تكتسي أهميتها من إنخراط مجموعة من الدول الكبرى الملوثة فيما دعت إليه الاتفاقية، من ضرورة مكافحة مخاطر التغيرات المناخية، و السعي إلى إبقاء معدل إرتفاع الحرارة الشامل للكرة الأرضية دون درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية ، كما تميز مؤتمر كوبنهاغن بتأكيده على ضرورة مساعدة دول الجنوب خاصة البلدان الأشد فقرا من خلال :

- تقديم المساعدات المالية لتمكينها من تنفيذ مشاريعها بخفض الإنبعاثات الحرارية
- نقل التكنولوجيا و السماح بتحويلها من الشمال المتقدم الى الجنوب المتخلف.
- شهدت هذه القمة ميلاد " صندوق المناخ الأخضر " لمساعدة دول الجنوب

شهد المؤتمر سلبيات عديدة من بينها عدم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن التغيرات المناخية ، و إنفراد الولايات المتحدة و الصين بتحديد مصير العالم ، إذ انفردت هذه المجموعة بالصيغة النهائية للمؤتمر ، وعدم الاتفاق من سيدفع الفاتورة لذلك ، كما تبادلت الأطراف المتفاوضة الاتهامات حول مدى مسؤولية كل محور على حدى ، وقد هاجم عدد من الدول النامية و دعاة حماية البيئة الاتفاق باعتباره مجرد تراض بين الدول الكبرى على حساب العالم ، و صرح بعض الأفارقة بأنه لا يمكن أبدا السماح بقتل برتوكول

---

[3] Dixon, Thomas F. Homer. Environmental scarcities and violent Conflict: Evidence from Cases, International Security, Vol. 19, N°. 1, Summer: 1994, p85.

كيوتو، لأنه يعني قتل أفريقيا ، و وجه بعض الأطراف انتقادا واضحا إلى قيادة الأمم المتحدة ، كما طالبت دول القارة الأفريقية والتي تعتبر الأكثر تضرراً بإصلاح الأضرار وبتعويضات لمكافحة تغير المناخ.[4]

4- مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ 2011

عقد المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة الممتدة من 28 نوفمبر حتى 09 ديسمبر ، اذ في تصريح لرئيس البنك الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا أكد بأن "أعظم المصائب التي تواجه الإنسانية في هذا القرن هي الفقر العالمي و تغير المناخ و بالتالي فإن من المناسب أن نجتمع في أفريقيا ، وجاء عقد المؤتمر في أفريقيا باعتبارها من أكثر القارات تضررا من تداعيات تغير المناخ ، ويكمن الهدف الأساسي من عقد المؤتمر في :

- 1- تمديد بروتوكول كيوتو (2012-2015)
- 2- الضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى إتفاقية شاملة و ملزمة
- 3- دراسة مواضيع فرعية متعددة منها سبل نقل التكنولوجيا النظيفة و تمويل صندوق الأخضر للمناخ
- 4- تقديم المساعدة للدول الأقل نموا

حضر المؤتمر حوالي 120 دولة ، وتميز المؤتمر باستمرار تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الخوض في اتفاق قانوني يلزمها بخفض الإنبعاثات الدفيئة ، من جانبه أبدى الطرف الصيني بدوره عدم الالتزام بإطار دولي صارم لإنبعاثات الغازات بأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية ، في المقابل ايد الإتحاد الأوروبي إستمرار كيوتو بعد 2012 ،و حاول التحالف مع الدول النامية من أجل الظفر باتفاق دولي ملزم لجميع الدول ، فمن جانبهم طالب الأوروبيون الدول الأفريقية (مجموعة الدول الأفريقية التي تقيم علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين) الضغط على الصين للقبول بتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة في إطار اتفاق شامل ،

---

[4] غول فرحات ، اثر الاهتمام بالبيئة و العمل بالمواصفات العالمية البيئية ، جديد الاقتصاد، 02، ديسمبر 2007،ص75.

في الأخير توصلت مفوضات دربان إلى خارطة طريق في أفق 2015 تلزم لأول مرة الدول الصناعية و النامية لمجابهة الاحتباس الحراري العالمي ، و إنشاء الصندوق الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية ، كما تميزت الدول الأفريقية في هذا المؤتمر بموقفها الموحد بشأن تغير المناخ.[5]

6- مؤتمر الأمم المتحدة للتمنية المستدامة 2012 (ريو + 20)

عقد هذا المؤتمر من 20-22 جوان 2012 في ريو ديجانيرو ، و عرف باسم ريو + 20 و يتبادر في الذهن أن هذا المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992- 2012 لكن الواقع هو تقييم فترة 40 سنة ، أي من 1972 لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي واجهتها خلال المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم عام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود ، خلال هذا المؤتمر تمت دراسة مرحلة ما بعد كيوتو و تم الاتفاق على برنامج طموح قُدم في تقرير رسمي ب"المستقبل الذي نريده" و تضمن محاور أساسية منها الرؤية الموحدة و الاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية .

أبرز ما ميز هذا المؤتمر خيبات الأمل التي انتابت الوفود المشاركة من نشطاء بيئيين و علماء كانوا يأملون في أن يحدد المؤتمر مسارات أكثر وضوحا لمواجهة التحديات الإجتماعية و البيئية في العالم أجمع ، و بقراءة متأنية لتقرير قمة ريو + 20 نلاحظ غياب واضح للتحديات البيئية التي يشهدها العالم مثل تغير المناخ ، وتركيز أكثر على تقديم الاقتصاد الأخضر كوصفة فعالة لمحاربة الفقر ، كما دعا إلى ضرورة التحرك بصفة عاجلة باتخاذ تدابير في الاجال القصيرة و المتوسطة إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف و المجاعة الدورية في أفريقيا و بخاصة في القرن الأفريقي و منطقة الساحل الافريقي

7- مؤتمر باريس للمناخ 2015:

جرى في العاصمة الفرنسية باريس بين 30 نوفمبر و 11 ديسمبر 2015 ، واتفق المشاركون في قمة المناخ التي اختتمت في العاصمة الفرنسية باريس على اثني عشر إجراء غير ملزم، وسط تحذيرات متعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم ، ومن بين الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في القمة التي حضرها مسؤولون سياسيون من عدة دول، تخصيص ثلاث مئة مليون دولار لمحاربة التصحر وتقليل

---

[5] Abdoun, Rabah. Environnement et développement, Les cahiers duCREAD, 50, 4ème trimestre, Algerie: 1999, p61.

الاعتماد على الكربون في اقتصاديات العالم ، وتعهّدت شركات عامة وخاصة برصد المزيد من الأموال لتسريع الانتقال في الدول النامية إلى أنظمة إنتاجية تحافظ على البئية ، وشهدت القمة إطلاق سلسلة من التحذيرات المتعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم، ودعوات إلى تنفيذ التزامات القادة المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، كما شهدت القمة إطلاق سلسلة من التحذيرات المتعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم، ودعوات إلى تنفيذ التزامات القادة المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، فقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أن التغير المناخي "يهدد مستقبل قدرة البشر على العيش في كوكب الأرض" معتبرا أن ذلك "يفرض حربا وجودية على البشرية" ، من جهته، دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون زعماء العالم إلى تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، خلال كلمته في قمة المناخ جدد ماكرون انتقاده لقرار نظيره الأميركي دونالد ترمب الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ، وحث رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين التنفيذيين الحاضرين على "تدشين مرحلة جديدة في الحرب ضد ارتفاع درجة حرارة الأرض" ، كما اعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ أن البنك "سيتوقف عن تمويل مشاريع التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما اعتبارا من 2019" ، وقال "بنك إينغ" الهولندي إنه سيتوقف بشكل شبه كامل عن تمويل مشاريع لتوليد الطاقة من الفحم بحلول 2025 ، و ركزت القمة على كيفية نجاح المؤسسات المالية العامة والخاصة في تدبير المزيد من الأموال لهذا الغرض، لكن لن تصدر قرارات دولية ملزمة خلال الاجتماع ، واعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون أن انسحاب ترمب من الاتفاقية "قرار قصير النظر ومضلل سياسيا وغير مسؤول اقتصاديا وخاطئ علميا" ، واعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن نص الاتفاق يضر باقتصاد بلاده قائلا إن هذه الاتفاقية ستكلف أمريكا ملايير الدولارات وستقضي على وظائف وتعرقل صناعات النفط والغاز والفحم والصناعات التحويلية ، واتفاق باريس للمناخ هو أول اتفاق دولي شامل للحد من انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016.[6]

حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية المتخصصة:

لقد أخدت العديد من المنظمات الدولية على عاتقها مهمة مواجهة الأضرار البيئية، و هذا باتخاذها لمجموعة من الإجراءات على المستوى الدولي ، و من بين هذه المنظمات نجد:

---

[6] الغامدي عبد الله بن جعمان ، التنميو المستدامة بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ،2007، ص15.

✓ **منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة (FAO):**

أنشئت هذه المنظمة سنة 1945، و تتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة و التغذية لسكان العالم و العمل على زيادة الإنتاج الزراعي و الحفاظ على المصادر الطبيعية.

و قد وضعت هذه المنظمة المعايير و المستويات المتعلقة بحماية المياه و التربة

و الأغذية من التلوث بواسطة المبيذات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها.

و عليه قرر مجلس منظمة الفاو في عام 1972، بأن الأنشطة التي يقوم بها بشأن المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الزراعية و الغابات و الأسماك، ذات علاقة وطيدة بالبيئة الإنسانية، كما أبرمت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم بخصوص التعاون الدولي في مجالات متعددة منها: التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة، و المؤسسات على المستوى الدولي أو الوطني.

إضافة إلى هذا ساهمت منظمة الفاو في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة

و التنمية المنعقد في ريو ديجانيرو 1992، و شاركت في العديد من مجموعات العمل المعنية بالتلوث البيولوجي و المحيطات و الغابات و الزراعة.

كما شاركت في انعقاد المؤتمر العالمي السادس للغابات في باريس عام 1991، حيث تمت دراسة أسباب التصحر و منها قطع الغابات، و تم وضع الحلول لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد البيئة البرية و مكوناتها الطبيعية، إنطلاقا م هذا ساهمت المنظمة في ابرام الاتفاقية الدولية للتصحر في جوان 1994.[7]

كما كشفت منظمة الأغذية و الزراعة في تقريرها لسنة 1995 عن حصيلة مقلقة للمخزون العالمي للأسماك، حيث نبهت إلى أن 70% منه تم استنفاذه و استغلاله استغلالا مفرطا أو

---

[7] Mario Bettati , LE DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT , Odile Jacob, PARIS ,2012,P 21.

بشكل كامل، و على هذا الأساس دعت المنظمة إلى المصادقة على مدونة سلوك من أجل صيد مسؤول، و دفع المؤسسات إلى إعمال المدونة لتسيير المسمكات و تعيين مقاييس التسسير الدائم.

✓ **الوكالة الدولية للطاقة الدولية IAEA:**

تعتبر هذه الوكالة من المنظمات الدولية التي تعني بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول و المنظمات المتخصصة للحد من الأثار الضارة على حياة الإنسانو على الثروات.[8]

كما تنصب أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإسراع و زيادة مساهمة الطاقة الذرية في السلام و الصحة و الرفاه في العالم برمته، كما تعمل أيضا على تقييد الدول بمعايير السلامة و تطبيقها على الأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أو

جماعية، و في هذا الإطار و طبقا لنص المادة 03 من دستور الوكالة فإنه يحق لها مراقبة

و متابعة مدى تقيد الدول بمعايير السلامة الواجب اتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدامها للأغراض السلمية.

ضف إلى ذلك، أقرت الوكالة في سنة 1973 اللوائح المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة[9]، إضافة إلى وضعها للخطوط العريضة لرصد و منع التلوث الإشعاعي الذي يصيب الأفراد و البيئة، و المعالجة الأمنة للنفايات الإشعاعية و التخلص منها، و أخيرا أكدت على منع تلوث المحيطات بالمخلفات النووية.

و في سنة 1984، اقترحت الوكالة تعليمات للتوصل إلى تدابير بين الدول الأعضاء من أجل تقديم العون المتبادل في حالة الطورئ عند وقوع حادث نووي أو أزمة

---

[8] MICHEL PRIEUR, Droit de l'environnement, DALLOZ,PARIS,4 édition, 2001 , P 40.

[9] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009، ص 88.

إشعاعية، و تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن هذه التعليمات هي عبارة عن توصيات لم تكن ملزمة و لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول المنتجة نوويا،كما تقوم المنظمة بعمل الإحتياطات التي تؤخذ في الحسبان عند معالجة النفايات المستخلصة من المواد المشعة.

✓ **المنظمة البحرية الدولية IMO:**

تأسست هذه المنظمة عام 1948 و بدأت العمل في 1958/12/17، و هي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية و تحسين أمن الملاحة، و رقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، و العمل على إعداد الاتفاقيات الدولية و عقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشون الملاحة البحرية. [10]

و بغرض تسهيل مهام المنظمة و وضع الاتفاقيات موضع التنفيذ، ثم إنشاء لجنة البيئة البحرية عام 1973،كما أقرت المنظمة العديد من الاتفاقيات الدولية حول التلوث في البيئة البحرية، و منها : الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار 1954، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن 1973، الاتفاقية الخاصة بإنشاء الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت 1971...إلخ، و جميع هذه الاتفاقيات دخلت حيز التنفيذ.

✓ **منظمة الصحة العالمية WHO:**

لقد كان لمنظمة الصحة العالمية دورا فعالا في حماية البيئة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقييم الأثار الصحية لعوامل التلوث و المخاطر البيئية الأخرى في الهواء و الماء و التربة و الغذاء، و وضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

كل هذا أكدته المادة 19 من دستور المنظمة التي أجازت للجمعية العامة للمنظمة تبني و تطوير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية و غيرها من الاتفاقيات بشأن المسائل التي تدخل ضمن اهتماماتها. [11]

---

[10] عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 26.

[11] طارق إبراهيم الدسوقي، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009، ص205.

و لما كان التلوث البيئي يسبب أثارا ضارة بالبيئة و بصحة الإنسان، فإن حماية البيئة من الملوثات تعد من صميم اختصاص المنظمة وفقا للأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لحمايتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أدرجت ضمن برنامجها المعروف باسم "Sixth General Programme Of Work 1978– 1983 " مسألة تطوير برامج الصحة البيئية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي[12]:

- المساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات و صحة الإنسان.
- العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة، تتلاءم مع المعايير الصحية و بيان الملوثات الجديدة أو المتوقعة من خلال استخدامها المتزايد في الصناعة أو الزراعة أو غيرها.
- الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة.

بهذا يتجلى لنا فعالية و أهمية الدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في حماية الإنسان و البيئة معا، و هذا من خلال وضع و إعداد البرامج و النظم البيئية.

ثانيا: الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الإقليمي

1 – حماية البيئة في إطار المؤتمرات الإقليمية

✓ **مؤتمر نيروبي:**

في عام 1982 عقد هذا المؤتمر بدعوة من الأمم المتحدة، و اتفق المجتمعون على وضع ألية لتنفيذ ما جاء به مؤتمر ستوكهولم، و أطلقوا على هذا المؤتمر تسمية إعلان نيروبي،

---

[12] توفيق عطاء الله، حماية البيئة في القانون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، مخبر القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، يومي 15 و 16 ماي 2013.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس السنة أفرز مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982.

أقر هذا الإعلان أنه لا يمكن اعتبار العالم أمنا مادام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني و الدولي، كما دعا إلى مساعدة الدول النامية ماديا و تقنيا و عمليا، و معالجة التصحر و الجفاف و تشجيع الزراعة و مكافحة الفقر و تحسين أوضاع البيئة.[13]

✓ **بروتوكول مونتريال:**

عقد في مدينة مونتريال بكندا اجتماع دولي في عام 1987 ضم رؤساء دول و حكومات و ممثلين 26 دولة أوروبية و بعض الدول الصناعية و الدول المجاورة لكندا و بعض دول العالم الثالث.

تم الاتفاق في هذا البروتوكول على كيفية العمل للحد من تصاعد الغازات الملوثة السامة إلى الجو، و وضع برنامج زمني لمدة خمس سنوات قادمة بغية خفض الغازات المنبعثة للدول المشاركة في الاجتماع بشكل تدريجي ريثما يتم التخلص منها نسبيا و إجراء دراسات لايجاد بدائل صناعية مأمونة بيئيا للتخلص من الغازات السامة.[14]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البروتوكول دخل حيز التنفيذ في مطلع عام 1989، و قد أنشئ بموجبه صندوقا ماليا مؤقتا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية المشاركة في البروتوكول، على دفع ثمن المعدات التكنولوجية التي تضع حدا لاستخدام المواد التي تسبب نفاذ الأزون، و هذا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و قد شملت المساعدات 16 دولة نامية شاركت في البروتوكول.

---

[13] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ، ص 267.

[14] عامر طراف، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع"مجد"، بيروت، الطبعة الأولى، 2012ص 167.

لقد اعتمد مؤتمر ريو ديجانيرو بروتوكول مونتريال في جدول أعمال أجندة القرن 21، و وصل عدد الدول التي انضمت إليه و التزمت به حوالي 56 دولة برعاية الأمم المتحدة.

- ✓ **مؤتمر اسكتلندا:**

بتاريخ 2005/07/07 عقد مؤتمر دولي في بريطانيا بمقاطعة اسكتلندا للدول الصناعية الثمانية، و كان من أهم النقاط المدرجة في جدول الأعمال مسألة الغازات المتصاعدة المسببة للتلوث و التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

كان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن" طاغيا على المؤتمر في هذا البند بالذات، و دعا إلى تأجيل مسألة البحث في ظاهرة الاحتباس الحراري و المتغيرات المناخية و معالجة الغازات المسببة للتلوث من الدول الصناعية إلى سنة 2006 لايجاد اتفاق كيوتو جديد يخدم العالم و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لكونه يتعارض مع نمو اقتصادها و استمرار قوتها.[15]

- ✓ **مؤتمر وزراء البيئة العرب :**

عقد وزراء العرب مؤتمرا في بيروت من الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جوان سنة 2003 بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،و ناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئة و حمايتها من التلوث.

و قد قرر مجلس وزراء البيئة العرب التنسيق اللازم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المنظمات العربية المتخصصة لتقييم إصلاح و إعادة تأهيل ما أدت إليه الحرب في العراق من دمار للبيئة، و شدد في تقارير الانجاز و المتابعة على منطقة التجارة العربية الكبرى و

---

[15] عامر طراف، المرجع السابق، ص ص 168-169.

الترتيبات لرفع درجة الاستعداد للتعامل مع مخاطر الإشعاع النووي ،و الذي يعتبر من اخطر الملوثات القاتلة و الطويلة المدى.[16]

كما أقر المؤتمرون بمتابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، و الموافقة على مقترح البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات العربية بالقضايا المتصلة بالتجارة و البيئة

و إجراء الاتصالات بمؤسسات التمويل العربية و الإقليمية لاستقطاب دعمها لتنفيذ هذا البرنامج، كما أوصى المؤتمر على المشاركة في اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا، و الذي عقد في 2003/06/25 من أجل التنمية المستدامة للبيئة.

2 – حماية البيئة في إطار المنظمات الإقليمية:

قامت المنظمات الإقليمية بدور فعال في مجال حماية البيئة و تطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني استراتيجية خاصة بهذا الشأن عن طريق إصدار التوصيات التي تؤكد بموجبها التعاون الوثيق لوضع سياسة جماعية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من بين أهدافها حماية البيئة و المحافظة عليها.

- ✓ **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):**

استنادا إلى النظام الأساسي للمنظمة، فإن نشاطها ينصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاقتصادية ذات النطاق الواسع، لتمتد إلى العديد من القضايا و منها الحماية البيئية، و لقد أنشأت المنظمة عام 1970 لجنة حول البيئة غرضها تقديم العون إلى الحكومات الدول الأعضاء في المنظمة لتحديد سياساتها بخصوص مشاكل البيئة، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات ذات الصلة و خصوصا الاقتصادية و العلمية و التوفيق بين سياساتها البيئية

و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تتولى اللجنة مسؤولية تقويم أثر الاجراءات البيئية على التغيرات الدولية.[17]

---

[16] عامر طراف، المرجع نفسه، ص ص 170-171.

[17] حسام محمد سامي جابر، الجريمة البيئية، دار الكتب القانونية، مصر،2011، ص ص 61-62.

كما ساهمت المنظمة بشكل كبير في تطوير القانون الدولي للبيئة، و هذا من خلال صياغتها توصيات مصحوبة باعلانات للمبادئ أحيانا، حيث وضعت أول تعريف قانوني للتلوث، و وضعت المعايير الأساسية الملائمة للتلوث عابر الحدود الوطنية.

اضافة إلى كل هذا قامت المنظمة باستنباط بعض المبادئ كمبدأ الإلتزام بالابلاغ

و الاستشارة بشأن الحوادث الطارئة، و مبدأ التلوث يدفع، كما أقرت ضوابط دقيقة تتعلق بتنظيم و استخدام الكيمياويات و النفايات الصناعية و الفضلات النووية.

و قد أقرت المنظمة توصية بشأن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المظاهر البيئية في تشخيص، و تخطيط و تنفيذ و تطوير المشاريع التنموية التي تقترح من أجل التمويل.

- ✓ **منظمة الدول الأمريكية(OAS):**

لم ينص ميثاق المنظمة على موضوع حماية البيئة، إلا أن المنظمة اهتمت و منذ زمن بعيد بالعديد من الأنشطة البيئية، و خصوصا ما يتعلق بحماية البيئة.

حيث أوصى المؤتمر الثامن للمنظمة سنة 1938 بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة و الحياة البرية في الدول الأمريكية، و قامت بإعداد اتفاقية حماية الطبيعة و الحفاظ على الحياة البرية في نصف الكرة الغربي، و قد أقرت هذه الاتفاقية عام 1940 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1942.

لقد كان الهدف من هذه الاتفاقية حماية البيئة وتبني إجراءات محددة للتعاون المتبادل بغية المحافظة على الطبيعة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإدارة الحياة البرية والطبيعة، وحماية الأصناف المهددة بالإنقراض، وعليه تعد هذه الاتفاقية المعروفة باتفاقية واشنطن متطورة بالنسبة إلى وقت عقده، لكن نجد أنها أخفقت في تضمين إجراءات للإشراف الدولي.[18]

[18] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص 124.

كما نجد أن منظمة الدول الأمريكية قد أقرت العديد من البنود القانونية الضرورية على الصعيدين الدولي و الوطني لضمان الاستقرار الايكولوجي، و حفظ التربة و الأنظمة الايكولوجية البحرية، و المراقبة البيئية و التثقيف و البحوث.

على الرغم من الجهود المبذولة من فبل المنظمة في مجال حماية البيئة، إلا أنه نجد أن هذه المنظمة متخلفة في معالجة المشاكل البيئية، إذا ما قيست بالدول الأوروبية.

✓ **منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (OUA):**

لقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها بنشاطات لا يستهان بها في مجال حماية البيئة و الثروات الطبيعية بالقلرة الإفريقية، إذ نجد أن الميثاق المؤسس لهذه المنظمة، يكرس ضرورة حماية الثروات الطبيعية للبلدان العضوة و قد شكل قاعدة قانونية لمشاكل البيئة في القارة.

في هذا الإطار نجد أن منظمة الوحدة الإفريقية قد شاركت إلى جانب المنظمة الدولية للأغذية و الزراعة، و المنظمة الدولية للثقافة و الفنون و العلوم (اليونسكو) و كذا الإتحاد الدولي لجماية الطبيعة، في مراجعة اتفاقية لندن لسنة 1933، كما أعدت المنظمة الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة و الثروات الطبيعية سنة 1968، إضافة إلى تبنيها لمخطط لاجوس(LAGOS) للتنمية الاقتصادية لإفريقيا(1980–2000) الذي شمل مجال البيئة

و حماية الطبيعة، و قد أخذ هذا المخطط بضرورة التنمية مع مراعاة حماية البيئة، كذلك المخطط الإفريقي لوقف تدهور البيئة للبلدان الإفريقية الاعضاء المقام في القاهرة سنة 1986، الذي يهدف إلى إرساء تعاون جهوي خاص بالثروات الطبيعية الأساسية : المياه، التربة، الغابات، الحيوان، الطاقة و البحار. [19]

تجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الإفريقي في مجال الحماية لا يتعدى المؤتمرات

---

[19] نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص ص 166–167.

و التوقيع على الاتفاقيات، فهو مشلول و معدوم على أرض الواقع ، و إزاء هذا التطور الهائل على المستوى الدولي في مجال الاهتمام بقضايا البيئة

و مشاكلها المختلفة و المتعددة، بدأ ينعكس هذا التطور على جميع دول المجتمع الدولي، حيث بدأت كل دولة تسن التشريعات الخاصة بمكافحة التلوث و حماية البيئة و عناصرها المختلفة من كافة أعمال المساس بها.

5-تطور النقاش النظري حول قضايا البيئة والأمن البيئي

تعددت النقاشات النظرية حول قضايا بموضوع البيئة أو ما يعرف بالأمن البيئي وقد تباينت الآراء والاتجاهات عبر مسار كامل لأجيال وسنوات من النقاش أملتها الظروف والمعطيات البيئية والدولية ،وقد عرفت تلك النقاشات النظرية حول قضايا البيئة والأمن البيئي مسارا طويلا ومعقدا تطورت من خلاله تلك الاستبصارات النظرية عبر ثلاث مسارات :

المسار الأول : تعتبر هذه المرحلة الأولى التي بدأ النقاش فيها حول قضايا البيئة والأمن البيئي والتي كانت في سنة 1977 من خلال كتابات لستر بروان lester Brownحيث قدم وثيقة بحثية طالب فيها بإعادة تعريف الأمن القومي حتى يدخل القضايا البيئية ويدمجها ضمن هذا الأمن ، كما انتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن ، يضاف إليه نقده لعسكرة الاقتصاد العالمي وإهمال التهديدات التي يتعرض لها الإنسان والطبيعة والنظام البيئي العالمي .

– كتابات ريتشارد أولمان Rechard Olmanسنة 1983والتي دعا فيها لعدم التركيز على القضايا العسكرية على حساب قضايا أكثر أهمية على غرار القضايا البيئية و تهديداتها مثل الكوارث الطبيعية المدمرة والجفاف واستنزاف الموارد الأولية .

– وهناك العديد من الكتابات والنقاشات النظرية التي حاولت الربط بين الأمن والبيئة ،كمقال لجيسكا توتشمان ماثيوس Jassica Tuchman Mattthews بعنوان إعادة تعريف الأمن سنة 1989 رأت انه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي ،وتؤكد هنا صاحبة المقال على دور الدولة في ذلك باعتبارها فاعل أساسي ورئيسي في تعامله مع قضايا البيئة.

المسار الثاني :هنا في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش هنا على أن عدم وجود أمن بيئي كمصدر محتمل لتلك الأزمات والمشاكل التي تهدد الأمن القومي للدول وذلك بافتراض أن قلة أو ندرة الحصول على المورد الطاقوي أو عدم التساوي في الحصول عليه سبب تلك الخلافات والنزاعات الدولية .[20]

المسار الثالث : كان النقاش مركزا في هذه المرحلة حول ملف الأمن البيئي. و تغير المناخ، على أنها الأكثر إلحاحا من قبل عدد من صناع القرار في العالم وحتى من قبل الباحثين و الأكاديميين المهتمين بقضايا البيئة وكل هذه الجهات صنفت موضوع الأمن البيئي ضمن المواضيع التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، ومن بين تلك الأمثلة نجد جون بارنت Jon Barnett و سيمون دالبي Simon Dalby اللذان ربطا بين تغير المناخ والأمن .

أثارت مجموعة من الدراسات الانتباه للآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ من بينها دراسة المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي2007 ودراسة International Alter ،دراسة مؤسسة CNA Sullivan سوليفان وآخرون 2007 ،دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد كامبل Campbellوآخرون 2007، كل هذه الدراسات أكدت على الارتباط الوثيق بين تغير المناخ والأمن البيئي الذي صار يشكل تهديدا حقيقيا للمجموعة الدولية وللكوكب أجمع[21].

2. النظام البيئي العالمي في ظل اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي:

التغير البيئي اليوم أصبح يهدد الإنسانية بشكل حقيقي مما يتطلب ردود فعل استعجالية من طرف المجموعة الدولية على اختلاف مستوياتها الإقليمية والدولية والمحلية –دول الشمال ودول الجنوب–، حيث أن الانبعاثات الغازية وما تسببه من آثار سلبية عل المناخ والطبيعة

---

[20] Paul, Edwards. Global climate science, uncertainity and politics : data laden models, model filtered data, 4 science as culture, volume 8, 1999,p78

[21]Raleigh, Clionadh, and Henrik Urdal. Climate change, demography, environmental degradation, and armed conflict, ECSP Report, ISSUE 13,2008–2009, p101.

والإنسان يجعل من الضروري تكاثف جمع الجهود في تحمل المسؤولية الكاملة في توحيد الجهود لمجابهة تلك التهديدات البيئية إلا أن الدول الكبرى المصنعة لها النصيب الأوفر من تلك المسؤولية مقارنة بالدول الضعيفة كدول الجنوب

أ. التغير المناخي في ظل الفروقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب:

البلدان الصناعية الكبرى في العالم هي الدول التي تشهد تطورا وتنمية اقتصادية هائلة جراء الحركية الصناعية المذهلة للقطاع الصناعي بوجه خاص مما يتسبب في تلك الانبعاثات الغازية لأكسيد الكربون ،وعليه فان كل الاقتراحات والمشاورات الدولية والإقليمية الخاصة بالشأن البيئي لم تكن مؤسسة على أساس وجود مشكل بيئي يهدد المناخ والكرة الأرضية ومنه العالم بأسره ،بل على أساس انه مشكل اقتصادي بحت ، وهذا ما جعل من تلك المشاورات والاقتراحات وحتى الاتفاقيات الدولية التي تخص موضوع المناخ والتغير البيئي تفشل في كل مرة .[22]

الدول الصناعية في العالم اليوم هي الأغنى والأقوى اقتصاديا معنى ذلك هي التي تتحمل تلك الأعباء الناتجة عن تلك النشاطات الصناعية المولدة للغازات والانبعاثات الملوثة للمناخ إذا فهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الانبعاثات وتلتزم بإنقاص حجمها حتى تترك المجال لبقية البلدان الأخرى –خاصة دول الجنوب– لممارسة حقها في التطور والتمنية الاقتصادية .

إن السبب وراء فشل تلك الاتفاقيات والمعاهدات والمشاورات والاقتراحات والمؤتمرات حول موضوع المناخ والتغير المناخي أو البيئي هو أن تلك الدول الأغنياء اقتصاديا في العالم يرفضون إشراك الآخرين في تلك اللقاءات والمشاورات بداعي تلك الفوارق الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يرفضون اقتسام المهمات حول مجابهة تلك التهديدات المناخية البيئية مع تلك الدول المستعدة للمساعدة بسبب أن هذه الأخيرة ستصبح غنية وستتقاسم معهم هذا

---

[22] عادل,جارش، تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي: ملتقى وطني بعنوان التحديات البيئية وانعكاساتها على الإستراتيجية التنموية .جامعة الجزائر .الجزائر ،2016، ص64.

الاقتصاد –لكون أن المشكلة البيئية عندهم ليست بيئية بل اقتصادية –لذلك وجدنا أن تلك المشاورات الدولية حول البيئة والمناخ لا تخص فقط الحد من تلك الانبعاثات الغازية بل أيضا تخص الحق في التنمية والتطور الاقتصادي وهذا في نظرهم يشكل خطرا يهدد مصالحهم الاقتصادية ،فالرهان الحقيقي هنا بين تلك الدول الصناعية الغنية اقتصاديا وبقية الدول الأخرى خاصة دول الجنوب الفقيرة اقتصاديا هو حول الاتفاق على تقسيم متساوي لميزانية ثاني أكسيد الكربون في العالم،ويسمح بتحديد أهداف التقليل من تلك الانبعاثات الكربونية لكل دولة وما يترتب عليها.[23]

يمكنا القول هنا أن البلدان التي كانت سببا في تلك المخلفات الكربونية حيث الغلاف الجوي متاثر بها على مر تاريخ نموها الصناعي هي مدينة تاريخيا وبيئيا لبقية دول العالم ،فالرهان الحقيقي الذي لابد أن تطرحه كل النقاشات والمؤتمرات حول موضوع البيئة والمناخ هو إيجاد اتفاق حول كيفية تسديد هذه الديون ،وكيف يمكن تعويض البلدان النامية –الفقيرة –الضحية ،وهذا التعويض ما هو إلا دفاع واعتراف لحق تلك الشعوب الفقيرة في التطور و النمو والعيش في بيئة مناخية نقية .

الواقع الدولي الراهن يشير إلى تلك الفروقات الاقتصادية الجلية والكبيرة بين المعسكرين الشمالي الغني والجنوبي الفقير وبذلك يمكن أن نضع تلك التصورات الموضوعية والعقلانية وكذا التوقعات التي يبديها كلا المعسكرين تجاه قضايا البيئة ومخاطرها ، فالمشاكل التي تهم الدول الشمالية المتقدة مثل التلوث ومكافحته ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب النامية مقارنة بالجوع والفقر والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال .[24]

هناك فرصة للحد من تلك الانبعاثات الغازية حيث البلدان النامية لم ينشئوا بعد كل مراكزهم وشبكاتهم الكهربائية ،وحتى في المدن الجديدة لن تكون على شاكلة ما سبق من العمران

---

[23] سونيتا ناران، البيئة :اللاعدل المتركب في الجنوب: مجلة فكر ومجتمع.الجزائر،2016، ص 77.

[24] Harris, Jonathan M. Basic Principles of Sustainable Development, Global development and environment institute, 2000, p 16.

الكلاسيكي مما يعطي فرصة لإنشاء عالم مختلف ومتطور،بالمقابل فان البلدان الصناعية الغنية لم تستخدم هكذا إجراء ولم تستثمر بهذا الشكل حيث طاقتها الاقتصادية لم تخل من غاز الكربون ، وحسب النماذج التنموية الحديثة فإن البلدان تلوث المحيط لتصبح غنية ولا تأبه بفعالية الطاقة البديلة أو الحد من التلوث أو مراقبته.

يتضح أن كل المؤشرات الواقعية والموضوعية تدلنا على مدى ضخامة مشكلات البيئة وهامشية المعالجة في النظام الدولي الثاني الجديد من جهة ،والقضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة ثانية ، وبذلك تبدو الآمال ضعيفة في معالجة الأخطار التي تلك البيئة أمام الجهود المحدودة من طرف الدول الكبرى والصغرى وكذا المنظمات الدولية [25].

لقد عجز العالم اليوم عن إيجاد حل للحد من تلك الانبعاثات الغازية للكربون أمام ضرورات التنمية والتطور والخطابات المستمرة والدائمة حول إيجاد مصادر أخرى للطاقات البديلة .وهنا على دول الجنوب أن تسخر التكنولوجيا الحديثة لتلك الغايات التنموية ،تلك التكنولوجيا لابد لها من تمويل مناسب لتحيق المتطلبات التنموية والحد من استعمال تلك المواد المصنعة ،بالمقابل لا تزال الدول الغنية مرهونة بالكربون والغاز والبترول حتى تتمكن من تشغيل صناعاتها ومركباتها التي لا تعد ولا تحصى كما أنها غير مستعدة للاستثمار عبر تحويل طاقاتها.

وحتى تلك الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج مصانعها اكبر نسبة من تلوث البيئة في العالم غير مستعدة إلى تخفيض صناعاتها الثقيلة حفاظا على قوتها الاقتصادية في العالم.

كما أن تلك النقاشات والمشاورات التي طرحت في السنوات السابقة قد أعد لنتائجها مسبقا،فتلك البلدان المصنعة تستعد في كل مرة يطرح فيها موضوع البيئة والمناخ بإيجاد الذرائع أو قد لا

---

[25] عامر ,محمود،طراف،إرهاب التلوث والنظام العالمي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ،2002 ،ص53.

تشارك في معظمها ولا تبدي استعدادا للمشاركة،كل ذلك لأجل مواصلة نشاطاتها الصناعية الدءوبة الباعثة لتلك الغازات الملوثة ،مع العلم أن دول الجنوب هي من تدفع الثمن في الأخير جراء هذا الجشع والأطماع لتلك البلدان، وفي الأخير البيئة والمناخ من يدفع الضريبة جراء تلك الأطماع التنموية. [26]

ب. التكافؤ والمساواة الدولية : النقاشات البيئية ضمن الحدود الجديدة

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالنسبة لدول العالم بالرغم من انه يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي لكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش في هذا الكوكب ، إذ يتعرض هذا الأخير لحالة خطيرة من التلوث البيئي جراء تلك المخلفات الكربونية على الغلاف الجوي

لقد اجتمعت المجموعة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية *قمة الأرض *سنة 1992في مدينة ري ودي جانيرو البرازيلية وبحضور 178دولة وبحضور 130من رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا بهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة عبر مناقشة اتفاقية التغير البيئي والمساواة وكان هذا الاجتماع بمثابة الحدود الجديدة للتشاور حول موضوع البيئة ومناقشة اقتسام الخيارات المشتركة للأرض.[27]

لقد انقسم المجتمعون إلى اتجاهين أساسيين حول موضوع البيئة : دول الشمال المصنعة والغنية ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم من المؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية

---

[26] Deudney, Daniel. the case against linking environmental degradation and national security, Millennium Journal of International Studies, 1990, p18.

[27] بوشناقة شمسة ، النزاعات البيئية و العلاقات شمال جنوب ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 05جوان 2011،ورقلة الجزائر.

،في حين تؤكد دول الجنوب الفقيرة أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات .

وتجدر الإشارة هنا من خلال هذا المؤتمر الأول الذي ناقش الموضوعات الخاصة بالبيئة أن الطرح كان بسيطا لكون أن الدول النامية الفقيرة لم يكن لها وزن لتطالب بحقها في تلك الخيرات والموارد المشتركة التي في حقيقة الأمر هي النواة الأساسية لتلك الصناعات للدول الغنية فهذه الأخيرة اكبر المستهلك لتلك المحروقات من بترول وغاز منذ مئات السنين حصدت من خلاله ثروات كبيرة وهائلة حققت من خلاله تنمية وتطورا اقتصاديا كبيرا ومعتبر ،وفي نفس الوقت هي نفسها من قررت إجراءات الحد من تلك الانبعاثات الغازية الناتجة من الاستعمال المفرط للغازات الملوثة ، وكذا تعال الخطابات الدولية المتعالية المنادية بتحول المسؤولية الدولية المشتركة لبلدان العالم بأسره حول ذلك إلا انه كان من السهل جدا إسكاتها من طرف بلدان العالم المتقدم.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب على اختلاف مستوياتها التنموية والسياسية ، كبيرة أو صغيرة غنية أو فقيرة ...كلها جاءت للتباحث وإيجاد الحلول وتقديم المقترحات لأجل مواجهة الأخطار البيئية التي تهدد البشرية على الكرة .[28]

للإشارة هنا لابد من التأكيد على أن بعض دول العالم النامي أو السائرة في طريق النمو على غرار الصين والهند وباقي الدول كلها مسؤولة أيضا على تلك المخلفات الغازية مثلها مثل الدول الغنية المصنعة وما يؤكد ذلك التقرير الذي نشره معهد واشنطن العالمي الخاص بالموارد **World of soures Institute**الذي يبين فيه أن الهند والصين وباقي الدول في طريق النمو تتحمل المسؤولية عن تلك الانبعاثات ،وقد رفض كل من الايكولوجي سونيتا ناران

---

[28] بوحنية,قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية أي اثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟: موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.قطر ،2019، ص 22.

Sunita Narainو أنيل أقروال **Anil Agarawal** هذه المعطيات و اسروا على مسالة الاستغلال المتساوي للموارد والخيرات المشتركة في كوكب الأرض والغلاف .

وما يمكن استنتاجه من خلال انعقاد هذا المؤتمر وما تلاه أن العالم أدرك خطورة المشاكل البيئية وآثارها وانعكاساتها على المناخ وعلى البيئة وعلى التنمية ،وهو ما يفسر ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا المجال الحساس والتي حاولت إعطاء تشخيص لكل الأخطار والمسببات البيئية من جهة ومن جهة أخرى دراسة وتحليل التضارب الكبير والجدال القوي بين الدول المتقدمة المصنعة وتلك الدول المتخلفة التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية خاصة المحروقات حول من يتحمل المسؤولية التاريخية والبيئية للتدهور البيئي الحاصل والذي يهدد الكرة الأرضية وغلافها الجوي .

جـ. مخرجات قمم المناخ على البيئة بين دول الشمال والجنوب:

قمة الأرض 1992 :

لقد تم التأكد أن الدول الصناعية هي المسؤولة الوحيدة عن تلك المخلفات الملوثة للبيئة وقد أكد ذلك التقرير المعنون باحترام كوكب الأرض في عالم غير عادل وغير متساوي ، حيث جاء فيه أن كوكب الأرض عبارة عن حيز مشترك ولكل البشر الحق في الاستمتاع بهذه الخيرات والحقوق التي يوفرها هذا الفضاء الأيكلوجي ، كما دافع التقرير عن فكرة الحد من تلك الغازية الملوثة للبيئة والمناخ .

– من نتائج المؤتمر توقيع اتفاقيتين من قبل 150دولة الأولي تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات وقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن توقيعها، والثانية وقعها معظم

الدول وهي تتعلق بمكافحة ارتفاع درجة الحرارة في أنحاء العالم عن طريق الحد من انبعاثات الغازات المتسببة لظاهرة البيوت الزجاجية.[29]

– بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية CCNUCCلم تكن ناجحة وعملية ، حيث لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن مستوى وطريقة حياتها وقبلت الاتفاقية بأنها غير قابلة للنقاش فيما يخص نمط حياتها الذي يستدعي تلك المخلفات نتيجة الصناعة الهادفة للتطور والحفاظ على المستوى المعيشي المتطور ، على الرغم من أنه منذ سنة 1992 اعترفت جميع الدول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الأيكلوجي عند القيام بهذه الصناعات المؤدية للانبعاثات الغازية والتي تقوم بها الدول الساعية نحو التطور المستمر من منطلق المسؤوليات المشتركة لكنها مسؤوليات مختلفة في نفس .

– وفي سنة 2010 أصبحت مسالة المساواة في تحمل المسؤوليات البيئية حقيقة واقعة بين دول المصنعة والدول في طريقها للنمو حيث تقدمت بعض الدول صناعيا كالصين التي انتقلت نسبة الانبعاثات الغازية من 10% سنة 1990الى 27% سنة 2010 حينها أصبح الدفاع عن المحيط البيئي والمناخي ضرورة لا مفر منها .

قمة باريس 2015 حول المناخ :

مؤتمر باريس للمناخ هو في الحقيقة تكملة مسار بروتوكول كيوتو والإشراف على تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من اجل زيادة فعاليته ، وقد عقد في مدينة لويورجي باريس ضم أكثر من 160 دولة و86% من البعثات العالمية كما حضره أكثر من 45000مشارك والذي يشمل المندوبين الذين يمثلون البلدان ، والمراقبين الدوليين وأطراف المجتمع المدني إلى جانب الصحفيين .

---

[29] المتولي,خالد،السيد،نقل النفايات عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي،رسالة دكتوراه ،جامعة المنوفية ،مصر،2006، ص16.

لقد ركزت هذه القمة على الخطط الوطنية المعنية بالمناخ أو ما يعرف *بالمساهمات المتزعمة المحددة وطنيا INDCS تعني تقييد ارتفاع درجة حرارة الأرض 2° Cمن الدرجة المئوية أو ما يعادل 3.6درجة مئوية لقرن 21.تقليص الكوارث المتعلقة بتغير المناخ ،ولوحظ معدل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ حيث تم تسجيل ما معدله 535 كارثة سنويا بين عامي 2005-2014 أي بزيادة قدرها 14%عن الفترة 1995-2004- [30].

تلك القمة هي الأخرى فشلت لأنها عجزت عن تطبيق المشروع العالمي للحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للمناخ بل إن المؤتمر بعيد جدا عن تغطية أرقام الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالتغير المناخي التي أشار إليها تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حيث رصد رقم 1.891تريليون دولار مع تحفظ التقرير على الأرقام المرصودة نظرا لوجود تغيرات في البيانات ، كما طرحت مسالة أخرى أشد تعقيدا تتعلق بمسالة الشفافية في تقديم التقارير الوطنية عن حالة الالتزام بهذا المشروع للمنظمات .

هذا ما يؤكد مرة أخرى عدم وجود إرادة حقيقية وصادقة عند صناع القرار لتلك الدول المصنعة خاصة الكبرى في التحلي بالالتزامات الدولية والأخلاقية في تطبيق المشاريع التي تهدف إلى الحد من تلك الابعاثات الغازية التي تؤثر على المناخ والبيئة الدولية.

3- المقاربة الموضوعية من اجل تقاسم الأعباء البيئية الدولية

لقد أقرَّ ممثلو 195 بلدًا في المؤتمر العالمي لتغير المناخ، المنعقد في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني واختُتم في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، في العاصمة الفرنسية، باريس، اتفاقًا دوليًّا غير مسبوق للتصدي للاحتباس الحراري، وأعلن رئيس قمة المناخ، وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس: تم تبني اتفاق باريس حول المناخ.

و الجدير بالذكر أن أكثر الدول تضررًا بالتغيرات المناخية هي دول الجنوب التي تعاني من ظروف بيئية خانقة كما أنها لا تملك الأدوات والميكانيزمات الهيكلية والمؤسساتية الكفيلة

---

[30] عادل جارش ، المرجع السابق ، ص13.

بالتصدي للأزمات البيئية المرتبطة –ارتفاع درجة الحرارة– والتلوث وما تسببه من ظواهر اجتماعية واقتصادية عويصة،كما كشف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أنشطة التكيف في تلك الدول ستواجه فجوة تمويلية، فيما يتعلق بتنفيذها لخطط وبرامج التكيف مع تغير المناخ لا تقل عن 12 مليار دولار سنويًّا حتى عام 2020، تتضاعف بعد ذلك باستمرار.[31]

أ–أشكال الدعم المختلفة لدول الجنوب في مواجهة خطر التهديدات البيئية :

القارة الإفريقية تجمع عدد كبيرا من دول الجنوب التي تعاني من أعباء وانعكاسات التي تخلفها الانبعاثات الكربونية جراء الاستعمال المفرط للطاقة الاحفورية من طرف الدول المصنعة، ومن العدل تقديم كافة أوجه الدعم الدولي لتلك الدول الفقيرة العاجزة عن مجابهة تلك التهديدات المستمرة، عن طريق التمويل المالي والتكنولوجي ونقل للخبرات المتخصصة لأجل بناء قدرات مناسبة لمجابهة الأعباء المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ، لاسيما أن القارة هي الأقل تسببًا في تلك المخلفات،بل والأكثر تضررًا من تداعياتها.

– ولعل الأمثلة في ذلك كثيرة ومنها ما يتعلق بمسألة تصدير النفايات الخطرة إلى القارة الإفريقية تعتبر من المؤشرات والإشكالات الحقيقية التي تدل على عدم وجود عدالة أخلاقية دولية تشهد بلدان القارة وصول كميات كبيرة من المخلفات الخطرة، قادمةً من الدول الصناعية الكبرى ،بما يمثّل تعدّياً صارخاً وتكريساً واضحاً لمفهوم «العنصرية البيئية» Environmental Racism، الذي يتناقض مع حقّ جميع الدول في بيئة نظيفة وآمنة أو ما يُطلق عليه: «العدالة البيئية»Environmental Justice.بدأت حركة نقل المخلفات الخطرة من دول العالم المتقدّم إلى إفريقيا منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث اكتُشفت صفقات سرية بين بعض الدول الإفريقية وشركات غربية، معظمها يتعلّق بنقل مواد سامّة تسبب أضراراً بيئية وصحية خطيرة، ويزيد من تفاقمها القوى البشرية غير المؤهلة للتعامل

[31] قوي بوحنية ، المرجع السابق ، ص76.

مع النفايات بالدول النامية، وعدم إدراك آثارها المدمرة في مواقع دفنها نظراً للتعتيم حول محتواها، حيث تعبر حدود بلدان العالم النامي تحت أشكال وصور و مسمّيات، مختلفة.

وتشير الإحصاءات الإقليمية خلال الفترة (2004–2006م) إلى تصريف 94% من النفايات الخطرة بالأقطار الداخلية لكلّ إقليم؛ في مقابل 6% يتم تصريفها خارج حدود الإقليم، وصلت النسبة في قارة إفريقيا إلى 91%؛ في مقابل 9%. وتصرف الدول المتقدّمة نفاياتها الخطرة– غالباً– إلى مناطق نفوذها الاستعماري القديم.

ولا شك أن أبرز الأنشطة التي يترتب عليها ضرر بيئي عابر للحدود، قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الخطرة إلي الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائي منها أو لإعادة تدويرها، حيث ينشأ عن عدم التعامل مع تلك النفايات بطريقة سليمة بيئيا، سواء أثناء نقلها أو التخلص النهائي منها أو إعادة تدويرها، أضرار صحية وبيئية واقتصادية فادحة.[32]

هنا لابد من الإشارة إلى أن الواقع الدولي الراهن يشير من خلال ملامح النظام الدولي الحالي إلى بقاء حالة اللاعدل المركب بل والتمييز ضد الدول الفقيرة –دول الجنوب– وخاصة دول القارة الإفريقية ، من حيث مستوى توزيع الدخل والثروات بين أقلية مؤثرة وأغلبية شبه معدمة داخل الدولة الواحدة مما ينجر عنه انعكاسات وأثار سلبية على البيئة ،يضاف إليها التمييز والأنانية وعدم التنازل والالتزام التي تبديها الدول الصناعية تجاه البيئة وأعبائها والتي تعتبر أكثر المتسببين في تلويثها مما يخلق الفجوة الفارقة في التعامل مع القضايا البيئية في كل مرة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب المتضررة والمستهلكة في نفس الوقت .

وحتى على مستوى القانون الدولي فالواقع الدولي يكشف بوضوح بأن قواعده مازالت تفتقد إلى القوة الملزمة لها والقيمة القانونية العالية أو إلى السلطة التي تمتلك إلزام الدول بها وبقراراتها، وبالتالي فإن أعمال المؤتمرات الدولية وقراراتها وكل الاتفاقات والمعاهدات التي قاربت 900اتفاقية ثنائية التي أبرمت في مجال البيئة والمناخ كانت مجرد حبر على ورق ولم

---

[32] المتولي خالد ، المرجع السابق ، ص 04.

ترى النور بل الكثير من الدول المصنعة انسحبت منها وغلبت بذلك المصالح الخاصة لتلك الدول على حساب المصالح العامة للمجتمع الدولي .

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات أو المعاهدات البيئية قد رسخت –من جهة – الوعي العالمي حول قضايا البيئة و التلويث المناخي وزادت من تحسيس المجتمع والأفراد وصناع القرار بمسؤولياته تجاه البيئة التي يعيش فيها، وخلقت مستوى عالي لفهم موضوع البيئة بكل أبعاده الوطنية والإنسانية، وضرورة التعاون لحمايتها والامتناع عما يضر بها، –ومن جهة أخرى– أصبحت مصدرا علميا ملهما لكل الباحثين والمهتمين بالشأن البيئي من أجل التحليل والتفسير والنقد والاستشراف ويقدموا بذلك الطرق والاستراتيجيات العملية الكفيلة بحماية البيئة والمناخ وإعطاء مقاربات موضوعية وعقلانية مساهمة في تحقيق نظام بيئي عالمي متوازن ونظيف. ولعل موضوع خلق نظام بيئي عالمي مستدام من الأطروحات الداعية إلى تحقيقه وفق رؤية موضوعية وعقلانية تهدف إلى الوصول إلى ما قد نصطلح على تسميته الاتجاه نحو أخلقة البيئة العالمية الراهنة.

ب– صعوبات الاتفاق البيئي العالمي بين دول الشمال الجنوب :

من خلال الرؤية الموضوعية لمخرجات تلك المؤتمرات الدولية وخاصة المتعلقة بالبيئة والمناخ صعوبة الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على إيجاد مقاربة توافقية تحقق الأمن البيئي العالمي المشترك وذلك راجع إلى النقاط التالية:

1–لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد، وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة وهذا مما يصعب تحقيقه عمليا .

2–يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب أثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار

الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد ، في مقابل ذلك فان الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة. أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد.

3- لا يوجد الإجماع الشامل في المجال البيئي بين دول الشمال والجنوب لاختلاف المصالح والتحالفات والرؤى السياسية والاقتصادية ،كما أن فرص نجاح والتفاوض الجماعي قليلة في المفاوضات الجماعية وحتى الثنائية.

4- المشكلات البيئية ليست وطنية بل كونية وهذا يصعب من إيجاد مقاربات بيئية شاملة.

5- الأزمات البنوية التي تعاني منها دول الجنوب والتي تعيق تنميتها المستدامة تتحمل جزءا من ذلك دول الشمال الذي يملك الخبرات الكافية في هذا المجال الحيوي .[33]

ج- نحو بناء مقاربة إستراتيجية بيئية لتحقيق نظام بيئي دولي مستدام :

إن تحقيق الأمن البيئي العالمي يستوجب تبني مقاربات نظرية وسياسات عملية من شأنها أن ترسخ العقيدة البيئية التي تتحمل فيها المجموعة الدولية سواء دول الشمال أو الجنوب والهيئات الغير رسمية من المنظمات التي تعنى بقضايا البيئة مسؤوليتها الأخلاقية ، ولا يكون ذلك إلا في إطار العدل في تحمل تلك الأعباء التي تفرزها مخاطر استغلال الموارد الطاقوية الطبيعية من طرف الدول الصناعية بالدرجة الأولى التي استغلت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال تلك الموارد.

المقاربة القانونية : تشير هذه المقاربة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات القانونية التي تلزم كل الدول وخاصة تلك التي تسببت ولا زالت تتسبب في الإضرار بالبيئة بما يلي :

---

[33] عادل جارش ، المرجع السابق ، ص 52.

- تفعيل كل الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية وما جاء في تلك المؤتمرات الدولية التي عنت بقضايا البيئة وحماية المناخ في إطار هيئة الأمم المتحدة مع قوة إلزام كل الدول بالتطبيق الصارم لمخرجاتها بالعدل والإنصاف والشفافية.
- سن تشريعات فعالة بشأن البيئة تتحدد من خلالها مسؤولية الدول عن التدهور البيئي واستيعاب التكاليف البيئية . وكذا تقاسم الأعباء البيئية بإنصاف وعدل .
- إرساء قاعدة سياسية وقانونية دولية صالحة لمختلف أنواع المفاوضات الدولية في إطار من التعاون العالمي من خلال مؤتمر عالمي للأمم المتحدة حول البيئة التنمية المستدامة تغلب فيها المصلحة العامة على المصالح الخاصة لبعض الدول .
- الاتفاقات والمعاهدات الدولية الكثيرة أصبحت لها قيمة قانونية متميزة ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الثقافة البيئية المطلوبة والوعي العالي عند المجتمعات بالمخاطر التي تهدد البيئة والمناخ ،كما أضحت تلك المعاهدات مادة علمية خصبة للباحثين والمهتمين بالقضايا البيئية تساعد في عملية التحليل والتفسير وبناء الاستراتيجيات العلمية المتخصصة التي تقترح على صناع القرار وراسمي السياسات العملية لمجابهة الأخطار البيئية وبناء نظام بيئي عالمي مشترك. [34]
- إنشاء مؤسسات جنائية دولية مستقلة ، او تطوير صلاحيات محكمة العدل الدولية لمساءلة الدول التي تقوم بجرائم ضد سلامة البيئة والمناخ والطبيعة .

المقاربة السياسية :بما أن البيئة الموجود فيها كل الدول والتي سيتأثر اقتصادها ومناخها وبيئتها وحتى وجودها إذ لم يكن هناك التزامي أخلاقي وتاريخي وبيئي أمام المجموعة الدولية وأمام تلك المنظمات الدولية المختصة بالشأن البيئي والمناخي ، وألا تؤثر مصالحها الاقتصادية التنموية على حساب المناخ والبيئة من جهة وعلى حساب الدول المتخلفة والفقيرة

[34] ابوجودة الياس ، المرجع السابق ، ص 113.

التي تبقى فقط تتحمل نتائج تلك الانبعاثات وآثارها المهددة للحياة البشرية جميعا . إذا لابد من تبني مقاربة سياسية من طرف القادة السياسيين في العالم تقوم على :

-الواقع المأساوي الذي أفرزته وما زالت تفرزه تلك التهديدات البيئية على الكوكب والإنسان تفرض على المجتمع الدولي أن يضع مسألة البيئة والمناخ أولية الأولويات في السياسة الوطنية لكل دولة على حدا وأيضا على مستوى النقاشات الدولية والتأكيد على أن مخاطر البيئة والتغيرات المناخية تشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا للأمن والسلم الدوليين.

-الأداءات الاقتصادية للدول سواء الشمال أو الجنوب لابد وأن تراعي فيها الدول الفروقات الاقتصادية وحجم الموارد الطبيعة المستغلة في عملية التصنيع وكميات الإنتاج كما تراعى فيها تداعيات تلك العملية الإنتاجية على البيئة والمناخ ،فوجب وضع وتسخير كل الإمكانات التكنولوجية والتقنية للحد من آثار تلك المخلفات الكربونية وتغيير السياسات الاقتصادية لدى صناع القرار بما يحقق الأمن البيئي العالمي.

- دعم دول الجنوب من طرف دول الشمال في عملية التنمية المستدامة والالتزام الأخلاقي الذي يقع على عاتق تلك الدول في مسألة تقاسم الأعباء البيئة الذي لابد وان يراعي الفروقات الاقتصادية وحالة تلك الدول الفقيرة وحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المقاربة الاقتصادية : تنطلق هذه المقاربة من النقاط التالية :

-اتخاذ سياسة بيئية فعالة ومدروسة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والإنسان من أخطار التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري والتلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطرة وغيرها .

-إحلال الاقتصاد البيئي والاجتماعي محل الاقتصاد النيوليبيرالي والطريق الموصل إلى هذا الأمر يبدأ بجعل جميع الأعمال الاقتصادية والسياسية للدول خاضعة لنوع من غلبة الأمور البيئية التي تتضمن بطبيعتها الأمور الاجتماعية .

-البحث عن الطاقات البديلة المستغلة في التصنيع كالطاقات المتجددة وتشجيع الاقتصاد الأخضر كبديل للتنمية المستدامة تحقق للإنسان حاجاته الأساسية وتحافظ على البيئة والمناخ .وبذلك نحقق ثنائية الأمن الإنساني والأمن البيئي .

- تشجيع المؤسسات الخاصة بالبحث والمتابعة في قضايا الطاقات المتجددة وتسهيل إجراءات الاستثمار في هذا النوع من الطاقات على المستوى الوطني لكل دولة وبذلك يزدهر الاقتصاد الوطني ونحافظ البيئة النظيفة.

- التوجه نحو الطاقات المتجددة هو الحل الأنسب للمزاوجة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية للدول، فلابد من بذل المزيد من الجهود الفعلية والفاعلة من أجل تطويرها والتغلب على تحدياتها واستغلالها بشكل أنسب.[35]

6- أساليب حماية البيئة الدولية من التلوث

تعتمد مكافحة التلوث على جهود الحكومات والعلماء والمؤسسات والمصانع والمنظمات البيئية والأفراد ومن بينها النشاط الحكومي حيث يجب أن تعمل الحكومات . القومية والمحلية . في مختلف أرجاء العالم على التخلص من التلوث الذي يسبب التلف لأرضنا من يابسة وهواء وماء. وفي مقدور الحكومات سن القوانين الخاصة بعملية إعادة التدوير (إعادة التصنيع). وإعادة التدوير عملية تهدف إلى استرداد المواد وإعادة استخدامها بدلاً من التخلص منها، ويجب وضع الاستراتيجيات الحكومية التي يمكن أن تساعد في مكافحة التلوث، مثل فرض الغرامات على الشركات المسببة للتلوث. ويصعب التحكم في العديد من أنواع التلوث، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ملكية الموارد العالمية، أي المحيطات والغلاف الجوي، ليست فردية، ولا تخص أُمَّة بعينها. ولابد لسكان العالم، والحالة هذه، من أن تتضافر جهودهم من أجل مكافحة التلوث ، بعقد المؤتمرات و اتخاذ القرارات وعلى سبيل المثال في عام 2001م، وقّعت 127 دولة على اتفاقية حظر استخدام 12 من الملوثات العضوية المداومة. وتنتقل هذه المواد الكيميائية بالهواء والماء عبر الدول مهددة الإنسان والحيوان على حد سواء، وحثت الاتفاقية

---

[35] ابوجودة الياس ، المرجع السابق ، ص 115.

العلماء والشركات الصناعية والحكومية على التقليل من وجود الملوثات العضوية المداومة في البيئة.

ومن أهم هذه الأساليب:

- الاهتمام بالوعي البيئي : ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار ،أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها.
- إعداد الفنيين الأكفاء : يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد أقامتها، ومن أهم ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة .
- سن القوانين اللازمة : يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها ،والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه ، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب .
- منح الحوافز البيئية : يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئية النظيفة ،وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها .

- مجازاة وعقاب ملوثي البيئة : إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة .

7-التكنولوجيا والبيئة

التكنولوجيا هي الطرق المختلفة المستخدمة في التطبيق العملي للعلم والمعرفة وبمعني آخر فهي الجهد الإنساني وطريقة التفكير في استخدام المعلومات والخبرات والمهارات البشرية المتاحة في مجال من المجالات وتطبيقها لاكتشاف وسائل تكنولوجية لراحة الإنسان وحل ما يواجهه من مشكلات لجعل الحياة أكثر سهولة ومتعة.

فالتكنولوجيا ليست قاصرة على مجال واحد من مجالات البيئة ولكنها تستخدم في المجالات البيئية المختلفة، فيتمثل دورها في التعليم والبحث العلمي و الزراعة والصناعة وفي المصالح الحكومية ومن هنا يظهر الدور البارز للتكنولوجيا في البيئة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

والتكنولوجيا علم تطبيقي له أصوله حيث يشتمل علي مجموعة من المدخلات (أفراد – نظريات – أبحاث- آلات ومعدات – ....) والمخرجات (الطريقة المستحدثة لحل المشكلة). والتكنولوجية ليست هدف وإنما هي وسيلة لتطور المجتمعات و من خلالها نستطيع الوصول لأهداف كثيرة مثل تطوير التعليم والبحث العلمي والاتصالات والطب والهندسة بكافة مجالاتها وشتي مجالات الحياة الأخرى بلا استثناء.

وعلى هذا فان هدف التكنولوجيا هو الوصول إلى عالم أكثر راحة ورفاهية وهو عالم أكثر ذكاء و مرونة .[36]

الآثار الايجابية للتكنولوجيا على البيئة:

---

[36] le programme des nations unis pour l'envirronnement .rfap,n°35, juillet – septembre 1987. p 452-453.

ساهمت التكنولوجيا في إسقاط الحواجز بين البشر أي كانت أماكنهم ولغاتهم وأصبح الإنسان يتعامل مع التكنولوجيا بشكل مستمر حيث أصبحت التكنولوجيا تلازم الإنسان في كل خطاه ومن أمثلة تعامل الإنسان مع التكنولوجيا:

في التعليم: يستطيع الآباء والأمهات معرفة مستوى أبنائهم التعليمي يوميا ،من التقارير اليومية التي تصل عبر شبكة الانترنت.كذلك التعليم عن بعد(E Learning) حيث يستطيع الطالب أن يلتحق بالجامعة التي يريدها والعديد من المجالات العلمية.

في الزراعة: تستطيع الطرق التكنولوجية تحليل مكونات التربة وتحديد ما يناسبها من محاصيل وابتكار الطرق المختلفة للري.

في المواصلات والاتصالات: يتم التحكم في حركة الطائرات و توجيهها عن طريق الكمبيوتر وأبراج المراقبة يمكن للشخص معرفة كافة الأخبار أو عمل اتصال بأشخاص في أماكن مختلفة من بيته عن طريق الانترنت وتطوير وسائل المواصلات المختلفة.

في الصحة: يمكن مشاهدة العمليات الجراحية أثناء إجراؤها في بلد آخر عبر الانترنت عن طريق الانترنت كي يراقب أطباء العملية مع الجراح ويبدون استشاراتهم أو يتعلمون كما استخدمت التكنولوجيا في اكتشاف الأمراض وطرق علاجها وفي الهندسة الوراثية.

في البحث العلمي: حيث يمكن للباحث الاطلاع علي الأبحاث السابقة والكتب من خلال الانترنت ليتمكن من أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون.

وفي أوجه كثيرة في مناحي الحياة وقد أدى كل ذلك إلي زيادة إنتاجية السلع وأيضًا توفر الخدمات بسهولة ويسر و رفع مستوي المعيشة للأفراد وتقدم الصحة العامة وسهولة اكتشاف الأمراض وعلاجها.

- **الجهود التكنولوجية في مسيرة حماية البيئة:**

دفع الاهتمام الواسع بالبيئة العلماء والمهندسين إلى البحث عن الحلول التقنية لهذه المسألة. فبعض الأبحاث تحاول إيجاد طرق للتخلص من التلوث أو تدبيره، وبعضها الآخر يهدف إلى منعه. ويعمل العديد من الباحثين الصناعيين على إيجاد المزيد من الطرق الاقتصادية لاستخدام

الوقود والمواد الخام الأخرى. ونتيجة لهذه الأبحاث تستخدم بعض المدن الأوروبية حاليًا حرارة المخلفات الناتجة عن محطات القدرة ومحارق النفايات، في تدفئة البيوت. وتحرق المحركات الحديثة الوقود بطريقة أنظف وأكثر فعالية من المركبات القديمة.

ويبحث العلماء والمهندسون في طرق لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة أقل من الموارد المتجددة مثل الرياح والشمس، والتي قلما نتج عنها أي تلوث. وتزود حقول واسعة من طواحين الهواء، تسمى مزارع الريح العديد من الأقطار بالكهرباء، حيث تُحوِّل الخلايا الفولتية الضوئية أشعة الشمس مباشرة إلى الكهرباء.

اكتشفت العديد من الشركات أن الحد من التلوث أمر مطلوب من المنظور التجاري. فقد وجد بعضها أن الحد من التلوث يحسِّن صورتها لدى الجماهير كما أنه يوفر المال. وطور آخرون منتجات أو وسائل لا تشكل خطورة على البيئة، وذلك سعيًا لكسب رضي المستهلكين، كما طور البعض الآخر أنظمة لمكافحة التلوث لاعتقادها بأن القوانين سترغمهم على فعل ذلك، آجلاً أو عاجلاً. وتحد بعض الشركات من التلوث لأن القائمين على هذه الشركات همهم لقد كان التخلص من المخلفات في الماضي رخيصًا نسبيًا لمعظم المؤسسات. أما اليوم فإن المواقع المصرح بها للتخلص من النفايات أضحت نادرة، وزادت تكاليف استخدامها. ونتيجة لذلك ابتدعت العديد من المؤسسات طرقًا لإنتاج أقل قدر ممكن من المخلفات. فمثلاً قد يستخدم المصنعون حدًا أدنى من التغليف، ومواد تغليفية يمكن إعادة تدويرها، إذ كلما خفّ التغليف قلّ استهلاك موزعي المنتجات للوقود، وقلّ ما يلقي به المستهلكون من التغليف في النفايات.

وتتخصص العديد من المؤسسات في أنواع مختلفة من وسائل إدارة التلوث .ويتوقع لأعمال الحد من التلوث، أو القضاء عليه، أن تكون واحدة من أسرع الصناعات المستقبلية نموًا. فمثلاً، طورت بعض مؤسسات إدارة التلوث أجهزة للتخلص من الأبخرة الضارة المنطلقة من المداخن. فالأبخرة يمكن احتجازها باستخدام المرشحات، أو المصائد التي تستخدم الكهرباء الساكنة.

وتدير بعض المؤسسات برامج إعادة التدوير وحفظ الطاقة. كما تساعد بعض المؤسسات الأخرى في تطوير عمليات تقلل من الملوثات[37].

وعندما تضاف تكلفة التخلص من التلوث الناتج عن طرق الإنتاج الحالية إلى تكاليف التصنيع، يتضح أن الطرق قليلة التلوث هي الأفضل من الناحية الاقتصادية.

ففي مجال الزراعة: يطور العلماء والمزارعون طرقًا لتنمية الغذاء تتطلب القليل من الأسمدة والمبيدات. ويستخدم الكثير من المزارعين الدورات الزراعية، أي المناوبة بين المحاصيل من سنة لأخرى، لتقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية. فالمناوبة بين الذرة والقمح والمحاصيل الأخرى والبقول، تساعد في تعويض النيتروجين المفقود من التربة .وتساعد الدورات الزراعية أيضًا في مكافحة الآفات والأمراض الزراعية. ويستخدم بعض المزارعين خليط التسميد والأسمدة الأخرى التي لا تضر التربة. وبدلاً من رش المحاصيل بالمبيدات الضارة يكافح بعض المزارعين الحشرات بإطلاق أنواع من البكتيريا أو الحشرات الأخرى التي تفترس هذه الآفات. ويعكف العلماء على تطوير نباتات مهندسة وراثيًا، تقاوم الآفات الزراعية. ويسمى استخدام الدورات الزراعية واستخدام الأعداء الطبيعيين للآفات معًا المكافحة الطبيعية للآفات. ويطلق على التجميع بين الاستخدام المحدود للمبيدات الحشرية الكيميائية والمكافحة الطبيعية الإدارة المتكاملة لمكافحة التلوث للآفات. ويستخدم الذين يلجأون إلى هذا النوع من المكافحة كميات قليلة من المبيدات الكيميائية.

وفي المنظمات البيئية: تساعد في مكافحة التلوث عن طريق محاولة التأثير على المشرّعين وانتخاب القادة السياسيين الذين يولون اهتمامًا بالبيئة. وتقوم بعض الجماعات بجمع الأموال لشراء الأراضي وحمايتها من الاستغلال. وتدرس جماعات أخرى تأثيرات التلوث على البيئة، وتطور نظمًا لإدارة ومنع التلوث، وتستخدم ما توصلت إليه من نتائج لإقناع الحكومات

---

[37] بودهان محمد: حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري.مجلة حقوق الإنسان. عدد 6. سبتمبر 1994 الجزائر ص22.

والصناعات بالعمل على منع التلوث أو الحد منه. وتقوم المنظمات البيئية أيضًا بنشر المجلات والمواد الأخرى لإقناع الناس بضرورة منع التلوث.

جهود الأفراد: يعد الحفاظ على البيئة من المهام الصعبة ولكنه ليس بالمستحيل وعلى الإنسان دور كبير في الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق عدم إلقاء المخلفات والنفايات بكل صورها . وعدم الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية الضارة المؤثرة على البيئة سلبيا ،والعناية بالتربة والمياه مما يشكل مصدر الحياة لكل الكائنات الحية. يعد حفظ الطاقة من أهم الطرق التي يمكن للفرد أن يتبعها للحد من التلوث. فحفظ الطاقة يحدّ من التلوث الهوائي الناجم عن محطات القدرة. وقد تؤدي قلة الطلب على الزيت والفحم الحجري إلى التقليل من انسكاب الزيت، ومن التلف الحاصل للمناطق المشتملة على الفحم الحجري. والتقليل من قيادة السيارات يعد أيضًا أحد أفضل طرق توفير الطاقة وتجنب التلوث الحاصل للهواء.

وفي مقدور الناس توفير الطاقة الكهربائية عن طريق شراء مصابيح الإنارة والأجهزة المنزلية ذات الكفاءة العالية .فمصابيح الفلوريسنت، على سبيل المثال، تستهلك 25% فقط من الطاقة التي تستهلكها المصابيح المتوهجة. ويمكن أيضًا توفير الطاقة بالتقليل من استخدام الأجهزة، وبإطفاء الأجهزة والمصابيح في حالة عدم وجود حاجة إليها، وبتوقيت ضابط الحرارة المنزلي على°20 م أو أقل في الشتاء، وعلى 26°م أو أكثر في الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المباني التي عولجت نوافذها بطريقة خاصة، وذات العزل الجيد، إلى قدر من الوقود والكهرباء . بغرض التدفئة أو التبريد . أقل بكثير من المباني التي تخلو من هذه الميزات.

وفي مقدور الناس أيضًا شراء المنتجات التي لا تشكل خطرًا على البيئة .فبإمكان الأسر، على سبيل المثال، أن تحدّ من التلوث عن طريق تقليل استخدام المنظفات السامة، والتخلص الصحيح من هذه المنتجات. فإذا ما امتنع المستهلكون عن شراء المنتجات الضارة فلسوف يتوقف المصنعون عن إنتاجها[38].

---

[38] مجلة الجزائر للبيئة، عدد1 سنة 1999 ، ص09.

والتدوير طريقة أخرى لإعادة استخدام المواد. فالعديد من المدن والبلدات تنظم عملية تجميع المخلفات من أجل إعادة معالجتها. ويوفر التدوير كلا من المادة والطاقة، ويمنع التلوث. وهناك الكثير من المخلفات المتنوعة التي يمكن تدويرها. ومن المخلفات الشائع تدويرها : العلب والزجاج والورق والأوعية البلاستيكية والإطارات القديمة. فالعلب يمكن صهرها واستخدامها في تصنيع علب جديدة. والزجاج يمكن سحقه وتصنيع أوعية جديدة منه، أو استخدامه في مواد البناء. والورق يمكن معالجته إلى منتجات ورقية مختلفة. ويمكن صهر البلاستيك وإعادة تشكيله إلى سياج أو ألواح أو مناضد أو سجاد. أما الإطارات القديمة فيمكن حرقها لإنتاج الطاقة، أو تقطيعها وإضافتها إلى الأسفلت، أو صهرها وقولبتها إلى منتجات مثل الحصائر الأرضية ومعدات الملاعب.

وأهم الطرق التي يمكن للناس أن يكافحوا بها التلوث، أن يتعلموا قدر استطاعتهم كيف يمكن لنشاطاتهم أن تؤثر على البيئة. وفي مقدورهم بعد ذلك، أن يلجأوا إلى خيارات ذكية، للتقليل من التلوث.

- الآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة:

1-استنزاف المصادر الطبيعية:

أدى التقدم في الصناعة الهائل الذي صحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية ، خصوصا تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية ،وهي الموارد الطبيعية التي احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان.

ولقد صحب هذا التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل ، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن المصانع ولوثت الهواء وألقت هذه المصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار

أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوثت التربة واستهلكت

،وأصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج، كذلك ازدادت مساحة الأراضي التي جردت من الأشجار والغابات ،وارتفعت أعداد الحيوانات والنباتات التي تنقرض كل عام ،كما ارتفعت نسبة الأنهار والبحيرات التي فقدت كل ما بها من كائنات حية وتحولت إلى مستنقعات .[39]

2- تأثير تلوث البيئة على الكائنات الحية:

يؤدي تلوث البيئة (بأنواعه المختلفة) و الناشئ عن آثار التقدم التكنولوجي إلي أمراض تصيب الحيوان والنبات والإنسان مثل التطور في استخدام المواد المشعة في المجالات الصناعية المختلفة وماله من اثر على البيئة وما حدث من استخدام للأسلحة البيولوجية على صعيد الحروب وما يخلفه من دمار وتلوث .و كل هذا يسبب تكلفة اقتصادية غير مباشرة فالأمراض التي يسببها التلوث للإنسان غالبًا تكون أمراض مستعصية مثل أنواع السرطان المختلفة والأمراض الصدرية و أمراض القلب، وهذا يؤدي إلى تدمير في البيئة البشرية.

خاتمة:

لقد شكل موضوع الأمن البيئي إحدى أهم التحديات والتهديدات التي تواجه العالم اليوم على اختلاف ومكانة الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولأن موضوع الانبعاثات الغازية وما تفرزه من مواد ملوثة للبيئة والمناخ شغل بال الدارسين والمحللين المختصين في هذا المجال ، أيضا شغل بال الدول التي تعاني من آثار ونتائج تلك الانبعاثات ، فبالنسبة للدول الصناعية والغنية اقتصاديا تحاول إدراج مسألة الانبعاثات الغازية في الإطار الاقتصادي وتحاول إعطاء تبريرات لأجل مواصلة مسارها التنموي التطوري دون الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الايكولوجي ،وفي الوقت نفسه تحاول التملص من المسؤولية التاريخية والبيئية حول نتائج تلك الانبعاثات على البيئة وتقاسم أعبائها بكل إنصاف وموضوعية وعقلانية.

---

[39] بن ناصر يوسف، الحق في البيئة، موسوعة الفكر القانوني ، المكتبة القانونية .العدد 6 ص168.